

ملخص الورقة البحثية

أزمة المياه في تونس : سوء التصرف في الموارد المائية يهدد البلاد بالشحّ المائي

محمد أكرم هويل

جانفي 2023

“

قطاع المياه المعلبة بات

قطاعا يحقق أرباحا طائلة

مستغلا تساهلا حكوميا في

منح تراخيص الاستغلال.



“

**الدفع بالبلاذ الى مسار قد ينتهي بأزمة
اجتماعية مركبة قادرة على ضرب التوازنات
الاقتصادية والسلم الاجتماعي على حد
السواء.**

”

“
تواضع الاستهلاك البشري
والصناعي والسياحي مقارنة
بما تستنزفه الفلاحة من مياه.
”

تناول هذا العمل الإشكالية التالية

"إلى أي مدى يمكن الإقرار بوجود أزمة مائية تعيشها البلاد التونسية في ظلّ الموارد المائية المتاحة لها ؟ هل أنّ الإقرار بوجود أزمة مائية هو امر حتمي لا مناص منه ام انّ إحكام التصرف في الموارد المائية وإعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات الكبرى في ميدان التوزيع والاستغلال قادر على تفادي العوامل التي تغذي الازمة وبالتالي تطوير الإشكالات الحاصلة ؟"



تشخيص أهم اشكاليات قطاع المياه في تونس



قمنا في المبحث الأول بالعمل على تحديد الموارد المائية الجمليّة للبلاد التونسية التي توزعت بين تساقطات الامطار والموارد السطحية والباطنية فلاحظنا وجود اختلال في توزيع الثروة المائية بين أقاليم المياه رافقه **اعتماد خطير على الموارد الجوفية غير المتجددة وضعف ملحوظ في التعبئة لمياه التساقطات التي لم تتجاوز العشرة بالمائة.**

حاولنا في المبحث الثاني الاطلاع على حركة توزيع المياه حسب القطاعات في تونس فاستنتجنا **تواضع الاستهلاك البشري والصناعي والسياحي مقارنة بما تستنزفه الفلاحة من مياه (قاربة 84 بالمائة).** هذا الاستهلاك لا يقابله مردود فلاحي قادر على تحقيق الاكتفاء الغذائي للبلاد وهو ما يطرح تساؤلا مشروعا حول **مدى نجاعة الاستراتيجية الفلاحية الوطنية.** في المبحث الثالث ركزنا العمل على ازمة توزيع المياه المعدّة للاستهلاك البشري فلاحظنا وجود خلل شمل المدن كما الارياض فتدني الجودة وتوالي الانقطاعات **فسرناه بسوء التصرف وغياب الصيانة وفشل التسيير فيما يخص الجمعيات المائية.**

هذا التدني في الخدمات أنعش قطاع المياه المعلبة الذي بات قطاعا يحقق أرباحا طائلة **مستغلا تساهلا حكوميا في منح تراخيص الاستغلال.**

على ضوء هذا التشخيص نستنتج وجود خطر مهدد للبلاد بالسقوط في خانة الفقر المائي وهو خطر ناتج عن **ازمة التسيير وعن غياب رؤية استراتيجية وطنية لقطاع المياه.**

هذا التقصير ساهم بما لا يدعو للشك في استفحال الازمة وتعقيدها **والدفع بالبلاد الى مسار قد ينتهي بأزمة اجتماعية مركبة قادرة على ضرب التوازنات الاقتصادية والسلم الاجتماعي على حد السواء.**

التوصيات لتجاوز الأزمة



في نهاية البحث حاولنا تقديم جملة من التوصيات كان أهمها **إعادة صياغة تصور جديد للقطاع الفلاحي وجعله قطاعا منتجا ومحققا للاكتفاء الذاتي**. كما نبهنا الى الضرر الحاصل بسبب اهتراء قنوات توزيع مياه الري والذي تضيع بسببه 40 بالمائة من المياه.

كما نوهنا الى **ضرورة مراقبة الاستنزاف الحاصل في القطاع الصناعي والسياحي** ونبهنا الى ضرورة إيلاء أهمية قصوى لمسألة **صيانة شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب والتي تكبد خسائر مائية كبيرة تناهز نصف المياه الموجهة للاستهلاك البشري**.

كما اوصينا بتبني جملة من الآليات والتقنيات الكفيلة بترشيد الاستهلاك **والتحكم في مياه التساقطات ومياه الصرف الصحي وطرق معالجتها وتدويرها** ونادينا **بضرورة إحياء التراث التقني الفلاحي** لمزيد الضغط على النزيف المائي المتسبب فيه المنوال الفلاحي المتبع.

كما أكدنا على أولوية الاشتغال على التعبئة القصوى لمياه التساقطات **بتهيئة السدود وتوسعتها وصيانتها حتى نرفع في حجم التعبئة**. هذا الاجراء نراه كفيلا بتخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية ورفع مخزون البلاد من المياه الى نسب قادرة على تحقيق فائض مائي مريح.

“

صيانة شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب

تهيئة السدود وتوسعتها وصيانتها



“

التحكم في مياه التساقطات
ومياه الصرف الصحي وطرق
معالجتها وتدويرها

”

“

**إعادة صياغة تصور جديد
للقطاع الفلاحي وجعله قطاعا
منتجا ومحققا للاكتفاء الذاتي**

”

